جامعة الدول العربية

مجلة معهد المخطوطات العربية

المجلد التاسع — الجزء الثاني

جمادى الآخرة ١٣٨٣هـ
نوفمبر ١٩٦٣م

نقد الكتب

مذكرات الأمير عبد الله

نقد : الدكتور طه الحاجري

نَشَرَ هذا الكتاب مجتمعاً العلامة المستشرق ليڤي بروڤنسال ، وكان قد اتجه إلى التعريف به ، وإخراج ما كان يتاح له منه ، منذ سنة ١٩٣٦ حين أخذ فى نشر قطع منه فى مجلة الأندلس التى تصدر فى مدريد ، ثم أتاحه أخيراً للدارسين فى هذه الصورة التى أخرجته بها دار المعارف ، بين سلسلة ذخائر العرب[١] ، قبل وفاته بقليل .

وقد وقع هذا الكتاب — ولا ريب — من الدارسين للحياة الأندلسية موقعاً خاصاً ، لا لما يعرفونه فى الأستاذ الناشر من منزلة رفيعة فى الدراسات الأندلسية ، ولكن لقيمة هذا الكتاب فى نفسه أيضاً . ومن قبل ما نوّه به العلامة « آنخل خنثالث بالنثيا » فى كتابه الذى ترجمه الدكتور حسين مؤنس باسم « تاريخ الفكر الأندلسى » ، فقد رأى فى هذا الكتاب الذى يؤرخ لدولة بنى زيرى فى الأندلس « تسجيلا فريداً صادراً عن رجل منهم ، وأورد فيه من الملاحظات الدقيقة والمعلومات القيمة ما يندر أن نجده فى أثر آخر من آثار التاريخ الإسلامى[٢] » فبقدر ذلك كانت الحفاوة به .

أما الاسم الذى نشر هذا الكتاب به ، فهو اسم أطلقه الناشر عليه ونحله إياه ، لما لاحظه من صلة بين أسلوبه وبينه . ومن قبل ما وصفه « بالنثيا » بأنه مذكرات دوّنها صاحبها فى منفاه ، فجعل هذه الصفة اسماً له ، وإنما كان اسمه الذى عرف به « التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بنى زيرى

---

(١) رقم ١٨ سنة ١٩٥٥

(٢) ص ٢٤١

فى غرناطة » ، كما ذكره به أبو الحسن النباهى ، فى كتابه « المرقبة العليا » ، وكما أشار إلى ذلك الأستاذ الناشر فى مقدمته .

ولا أريد أن أعرض فى هذا الفصل لقيمة الكتاب التاريخية ، فقد تكفّلت بذلك — إلى حد ما — المقدمة التى كتبها الأستاذ الناشر ، ولخص فيها ما كتبه فى الطبعة الأخيرة لدائرة المعارف الإسلامية عن عبد الله بن بلّقين ، فى انتظار ما كان على أن أكتبه عنه فى الجزء الرابع من كتابه « تاريخ أسبانيا الإسلامية » . وإنما الأمر الذى أود أن ألفت النظر إليه ، وأثير الرغبة فى درسه ، هو أن هذا الكتاب — إلى جانب كونه وثيقة تاريخية و « وثيقة سيكلوجية من الطراز الأول » كما يقول بروفنسال — يمكن اعتباره وثيقة لغوية من طراز خاص ، إذ نستطيع أن نتبيّن منه طائفة من الاستعمالات اللغوية الخاصة التى تنفرد بها الأندلس والمغرب العربى .

وهذه الاستعمالات هى فى حقيقتها صور من العامية الأندلسية والمغربية ، ووجودها فى مثل هذا الكتاب أثر من آثار الصراع الخفى بين الفصحى واللهجات الإقليمية . وهو صراع استطاعت فيه الفصحى أن تفرض نفسها فى ميدان العلم والأدب والكتابة عامة ، واكتفت فيه اللهجات الإقليمية بأن تكون لغة الحديث منطقة نفوذها ومجلى نشاطها ، قلّما استطاعت أن تتجاوزها ، أو تخالط الفصحى فى ميدانها إلا فى عصور الضعف والانحطاط ، حين تغلب العامية والفسولة على أمور الفكر .

وربما استطاعت أن تتسلل إلى كتابة بعض الكتّاب ، فى غفلة منهم ، أو ضعف رقابة الفصحى عندهم . كالذى نرى صوراً منه فى كتب لحن العامة فى المشرق والمغرب .

ومن الآثار الكتابية التى تسللت إليها بعض الاستعمالات المغربية الخاصة هذا الكتاب الذى بين أيدينا ، إذ لا يكاد القارئ يمضى فيه حتى تعترضه وقد تناثرت هنا وهنا . وكأنما أتاح لها هذا التسلل أن الكاتب

لم يكن من أهل العلم والأدب الذين يتحرون لكتابتهم أن تكون متفقة مع العربية الرسمية السائدة ، إذ كان — فيما يبدو — لم يبلغ من التعلّم والتأدّب مبلغاً كبيراً ، فقد ذكر هو عن نفسه فى كتابه هذا ؛ أن جدّه المظفر أمر بإخراجه من المكتب إلى التصرّف بين يديه ، وقال له : « معك من الكتابة وتلاوة القرآن ما يكفيك[1] » ، ولم يكن من أصحاب الموهبة الأدبية التى يستطيع بها أن يمضى فيما اقتطع دونه ، وإن حاول أن يسلك مسلك المتأدبين على النحو الذى تصوّره لنا هذه الجملة من كلامه ، وقد عرض للحديث على الشعر بقوله : « على أننى لم أنتحله قبل ، ولا كان من شأنى الأخذ به ، إلا على سبيل الاستظراف والإطناب فى وصف شىء أريد نعته ، فربما ضيّعت فى البيت أو البيتين أياماً ، أُحضر لها ذهنى وأحدّ فكرى ، فتصدع بعد كدّ ، وما أكاد ؛ كالشىء المستغرب من غير معدنه »[2].

وأسلوبه فى هذا الكتاب أسلوب مرسل لا يتكلف له ، وإنما تمضى العبارة فيه كما تتفق له ، وقد أوضح مذهبه هذا فى الكتابة ، ودافع عنه فى بعض ما قدّم به لكتابه ، إذ يقول :

« ولا سبيل إلى اجتماع أمرين مختلفين فى الإنسان معاً ، ولا فى غيره من جميع المخلوقات ، فإنه متى ارتفع أمر نزل ضده ، كالحياة إذا ارتفعت نزل الموت ، وإذا ارتفعت الصحة وجب السقم ، وإذا ارتفع الكرب وجب الفرج . هكذا نسق كلّ أمر ، كالعامل للآخرة محضاً لابد من من نقصان دنياه . ألا ترى أن مؤلف الكتاب إن كان غرضه نظم الكلام وسجع اللفظ كان ذلك ضاراً بالمعنى ، وإن أتى به فإنما يسوقه بعد تحليق

---

(١) ص ١٢ ، وانظر ما يقوله لسان الدين بن الخطيب فى صفته « . . . ولكنه يكتب ويشعر ويتحدث فيما تتحدث فيه الطلبة (أعمال الأعلام ص ٢٦٩) .

(٢) ص ١٧٨ .

عليه ، وربما وضعه فى غير شكله ، وإذا تم المعنى نقص بعض اللفظ ، كما قيل : « إذا تم العقل نقص الكلام » . وأرى أن مساق الحديث فى التأليف بعضه لبعض أحسن خرطاً وأفضل نظماً من تقطيعه ، ولهذا نريد إيراده كالحديث ، فالحديث ذو شجون . . .[1] » .

فإذ كانت هذه طريقة الرجل فى التأليف ، وإذ كان ذلك مبلغه من العلم والأدب ، فإن من الطبيعى أن تتسلل إلى كتابته بعض العبارات أو الاستعمالات العامية التى نريد أن نسجل هنا بعض ما لاحظناه منها .

ومن هذه الاستعمالات ماله وجه فى العربية الفصحى ، ولكنها مضت على خلافه ، واعتبرته صورة من صور الشذوذ ، كالأسلوب الذى يسميه علماء النحو « لغة أكلونى البراغيث » ، فقد كان لغة من اللغات لها فى العربية شواهدها ، ولكن القاعدة اللغوية جاءت على خلافها ، ومضى الاستعمال اللغوى على تلك القاعدة ، وإن بقيت هذه اللغة ماثلة فى بعض اللهجات العامية .

وكانت مما تسلل إلى أسلوب عبد الله بن بلّقين ، فى كتابه هذا ، فى مثل قوله : « وما أجرونا عليه أباؤنا »[2] (١١ : ٧) ، وقوله : « أرادوا الفسقة قتل عدوهم على يدى ابن الرئيس » (٣٩ : ٢٠) ، وقوله : « وقد أغلوا أهل الهند فى هذا العلم »[3] (١٨١ : ١٧) .

واطرّاد هذه اللغة فى الكتاب يدلنا على أنها لغة المؤلف ، وليست تحريف ناسخ . وهناك استعمالات عامية محضة لا وجه لها ، كاستعماله فى المتكلم المفرد نون الجمع بدلا من الهمزة ، فى مثل قوله : « وكنت مع هذا

---

(١) ص ٣ .

(٢) صححها الناشر ، فجعلها على اللغة السائدة : « وما أجرانا . . . » كما صحح أكثر ما جاء من هذا القبيل .

(٣) لعل « أغلوا » محرفة عن أوغلوا ، وقد صححها الناشر فجعلها : « أغل » .

نأمر[1] أهلها بالرفق » (٨٩ : ١٤) ، وقوله : « ولو إنى نقصد[1] مدينة الشرك لم تمتنع هذا الامتناع » (١٧٠ : ١٤) ، وقوله : « ولو أنى نأمن مكره لأعلمته بالحال » (١١٥ : ١٦) ، وقوله : « فراجعته نعلمه بحاجتى إلى ثمنه » (١٦١ : ٨) .

هذا فى المتكلم المفرد ، فأما حين يكون المتكلم جمعاً فإنه يفرّق بينه وبين المفرد المبدوء بنون الجمع كما رأينا بإلحاق واو الجماعة بآخره ، فى مثل قوله : « لسنا نكلفوكم من الأموال ما تبرعتم به » (٢١ : ٣) ، وقوله : « لاسلطان تأمنه[1] » (٤٨ : ٣) وقوله : « وإنه لا سبيل إلى أن نعطوه[1] شيئاً » (١٢٤ : ٧) ، وقوله : « ونتركوا وراءنا الأعداء »[1] (١٧٥ : ٤) .

ويلاحظ أن هذا الأسلوب ما يزال قائماً فى بعض اللهجات العامية .

ومما تسلل إلى الكتاب أيضاً من الاستعمالات العامية جمع بعض الكلمات فى صورة غير الصورة المعروفة المقررة ، وذلك كجمع كلمة « فتنة » على « فتون » ، وهو مطرد فى الكتاب كله ، وإن أصلحه الناشر . أنظر فى ذلك صفحات ٣٦ : ١٥ ، ٤٦ : ٩ ، ١٣٣ : ٣ ، ١٧٣ : ٢٠ (وهذه الأخيرة أغفلها الناشر فلم يصلحها ، وبقيت على الأصل المطرد) .

ومن هذه الإستعمالات الخاصة استعمال كلمة « أرسل عن » فى معنى « أرسل إلى » ، فى مثل قوله : « فأرسل عنه سراً » (٦٦ : ٥) بمعنى « أرسل إليه » ، وقوله : « قد أيقنت أنهم أرسلوا عن ابنك » (٦٦ : ١٥) والسياق يدل على أن المعنى أنهم أرسلوا إليه ، وكذلك قوله : « وأرسل على المقام عنه فقيهاً كبيراً من فقهائه يؤمّنه ويوطده » (٦٧ : ٣) . ومثل

---

(١) هكذا جاءت الكلمات فى الأصل ، وإن صححها الناشر ، ولكن اطراد هذه الصورة يرجح أن ذلك استعمال المؤلف .

هذا ما حكاه من قول أمير المسلمين للمعتمد بن عباد : « ظفرت بكتبك إلى الرومى وإرسالك عنه » (١٦٩ : ١٤) .

وفى هذه العبارات نجد تعبيراً جديداً خاصاً لا عهد لنا به ، وهو كلمة « على المقام » ، والسياق وحده هو الذى يدل على معنى هذه الكلمة ومعناها « على الفور » كما يدل السياق دلالة مطردة فى جميع المواضع التى وردت فيها ، كما فى قوله : « فلما سمع القوم بذلك ، فكلّ من كان فى نفسه خير هرب على المقام » (٣٣ : ٧) ، وقوله : « فأرسل على المقام فى علىٍّ » (٣٩ : ٦) ، وقوله عن مجاهد حين احتد عليه المنصور بن أبى عامر : « فأقلع على المقام مغضباً من قذفه » (٤٥ : ٦) ، وقوله : « فربما لفظ ذلك بمسمع من لا يؤبه له من عبيده والمتصرفين بين يديه ، فينقلون ذلك على المقام إلى اليهودى ليصلهم عليها » (٤٨ : ١٧) ، وقوله : « وأمر على المقام بنفيه عن البلد » (٤٩ : ١٠) ، وقوله : فاستراح إليه للظفر على المقام » (٦٦ : ١٣) ، وقوله عن ابن عمار . « فلما رأى أنه لم يتم له عمل ألقى يده فيه على المقام » (٦٩ : ١٠) ، إلى آخر هذه المواضع فى صفحة ٧١ ، ٩٦ ، ١٦٧ .

وفى العبارة الأخيرة نجد تعبيراً خاصاً آخر ، هو : « ألقى يده فيه » . ومعناه : « اتفق أو تواطأ معه » ، كما يدلنا على ذلك استقصاء استعمالاته فى الكتاب ، مثل قوله : « وكان اليهودى قد ألقى يده فى عمّا ما كسَن » (٤٨ : ٦) ، وقوله : « وكانت أمه تترك معاملة الوزير الذى ألقى يده فيه ، وتميل إلى خاله » (٤٨ : ١٢) ، وقول ابن أرقم لابن نغرالة اليهودى : « فاحتلْ بأن تصابر الأمور إلى أن يموت الشيخ (يعنى المظفر) ، لا سيما انه قد أسن ، وتلقى يدك فى حفيده المعز » (٥١ : ١٢) ، وقوله : « وألقى يده فى الفونش ، عازما عليه فى الإقبال عليها » (٧٢ : ١٥) .

على أن هنالك ألفاظاً يبدو فى ظاهرها أنها جارية على مألوف اللغة ، فإذا حقق القارىء وجد أنه قد تجووز بها فى الكتاب حاقّ معناها تجاوزاً بعيداً ، وأخذت فى الاستعمال معنى جديداً ، وذلك مثل كلمة « الطلب والمطالبة » فلم يعدُ معناها مجرد الالتماس ، أو « محاولة وجدان الشىء وأخذه » كما يقول صاحب اللسان ، وإنما أشربت معنى الايذاء والتعدّى والمكر والسعى بالشر ، كما نرى ذلك من تتبع مواضع استعمالها فى الكتاب .

من ذلك ما جاء فى خطاب بنى زيرى لأهل البيرة ، تأليفاً لهم وتطييباً لقلوبهم : « ونحن لم نطلب أحداً ، ولا تعدّينا على بشر » (٢١ : ١٢) ، بمعنى أننا لم نبتغ بالشر أحداً .

وقول يدّيْر ، حين والى بلكّين شقيق خصمه باديس ، ليتخذه سبباً إلى الإيقاع به : « وهو شقيق الذى أطلب ، ولن أجد لطلبه أقدر على ضرّه من أخيه » (٢٩ : ٣) .

وقول المؤلف عن أبى إبراهيم اليهودى ، وهو يصف مكره بولد أبى العباس الكاتب — وكان قد خلف أباه على الكتابة لحبوس — حين يغيب عن مجلس الأمير ، فيسأل عنه ، فيقول اليهودى : « معتذراً عنه فى الظاهر ومطالباً له لحن فى القول : ولد أبى العباس — كما ترى — صبىّ . . . الخ » (٣٠ : ١٢) .

ثم قوله فى سياق الكلام عن أبى إبراهيم اليهودى هذا : « فلما توفى أبو إبراهيم ، وترك ابنه وزير جدّنا ، ورث لأبيه أموالا كثيرة ، ووصّاه بأن يسعى فى طلب الوزراء عند استقامة الدولة للرئيس ، وعرض عليه الأبواب التى منها يكون حتف كل واحد منهم ... فجعل الخنزير نفسه لذلك . وكان المظفر — رحمه الله — لا يقبل منه مطالبة لمسلم ... الخ » (٣٧ : ١ — ٧) .

وفى سياق الكلام عن ولد أبى إبراهيم اليهودى هذا ، وقد خلف أباه ، وتمكّنه من بلّقين ، وضيق أمهاته بذلك ، يقول : « وكان أمهاته يطالبنه ويمنعنه عن صحبة اليهودى ، حتى شعرا بذلك ، واتفق رأيهما على مطالبة النساء عند الرئيس ، وتجريحهن بسرقة المال وإرساله إلى البلاد » (٤١ : ٩ — ١١) .

ومن ذلك قوله فى سياق الكلام عن حظوة النّاية عند السلطان ، ومنافسته اليهودى ومحاولة اليهودى الإيقاع به : « ورام مطالبته عند السلطان بكل مرام ، فلم يقبل منه » (٤٧ : ٢٠) .

وفى الكلام عن ماكسن بن باديس يقول : « وكان ماكسن مع هذا كله سيء الطريقة ، قليل البر .. حتى كرهه أهل دولة أبيه وأبغضوه ، وكثر عليه الطلب عند أبيه » (٤٨ : ١٩) .

ثم يقول فى هذا الفصل أيضاً عن كيد الوزير اليهودى لماكسن وأمّه لميلها إلى يهودى آخر واصطناعها إياه : « فغار الوزير لذلك ، وعمل على طلبه وطلب أمه وحاشيته ، وافترى عليهم عند السلطان » (٤٨ : ١٤ — ١٥)

هذه بعض المواضع التى وردت فيها كلمة الطلب والمطالبة مشربة معانى الكيد والمكر والإيذاء .

وتلك هى بعض الاستعمالات الخاصة التى تسللت إلى الكتاب ، ولا نريد فى هذا الفصل أن نستقصيها ، وإنما غايتنا أن ننبه إلى هذه الناحية من نواحى الكتاب ، وإلى قيمته فى تعرف بعض صور اللهجة الأندلسية فى ذلك العصر ، وهو من هذه الناحية ، وثيقة عظيمة الخطر . وكنا نود لو قدر الناشر المحقق لهذه الناحية قيمتها ، فلم يحاول تنكيرها وطمس معالمها ، كما رأينا فى غير موضع .

ذلك إلى ما هو مقرر من أن الأصل فى إحياء أى أثر من الآثار ،

أو نشر أى نص من النصوص ، هو تأدية صورة دقيقة له — قدر الطاقة — كما أخرجه صاحبه أو كتبه كاتبه . وفى سبيل ذلك تُلتمس الوسائل المختلفة ، من تتبع المخطوطات المختلفة للنص ، ومقارنتها ، والاستهداء بالدربة وفنون الثقافة الموضوعية والفنية فى تحقيقها ، لترجيح نسخة على أخرى ، وإيثار قراءة على قراءة .

فأما حين يبلغنا النص فى المخطوطة التى كتبها المؤلف نفسه ، فليس على الناشر إلا أن يكون متمرّساً بطريقة الكتابة وأسلوب الخط ، بحيث لا يخطئ قراءة كلمة ، فيحرّفها ويؤدى لها صورة مختلفة .

ونسخة هذا الكتاب التى كتبها المؤلف ، عبد الله بن بلّقين ، نفسه ، قد بقيت إلى القرن الثامن ، ووقف عليها لسان الدين بن الخطيب فى مدينة أغمات ، حين زارها سنة ٧٩١ هـ ، كما يحكى هو ذلك فى كتابه « أعمال الأعلام » وكما ينقل عنه الناشر فى مقدمته ، ثم يقول بعد إيراد عبارته : « فيمكننا أن نتساءل بأن المخطوط الذى استعملناه ، إذا لم يكن هو نفس هذه النسخة ، فهو على الأقل نسخة ثانية كتبت عن الأصل وقبلت معه (يقصد : وقوبلت عليه) ، كما تُثبت ذلك الإشارة المترددة : « صح . أصل . » .

وإذن فالناشر يرى أن النسخة التى أتيحت له من كتاب التبيان ، واعتمد عليها فى نشره ، هى نسخة المؤلف ، أو هى — على الأقل — نسخة شديدة الصلة بها ، قريبة النسب منها ، إذ كانت كتبت عنها ، وقوبلت عليها ؛ وإن يكن حين يفترض هذا الفرض لا يرجع فيه إلى سبب يذكره ولا يحتج له بأية حجة ، وإنما هو — فيما يبدو — خاطر عرض له فذهب معه .

على أن هذا الفرض يتعارض مع المسلك الذى سلكه فى تحقيق نص

الكتاب ، وذلك حين أعطى نفسه حق التصحيح والتقويم فى كثير من المواضع ، على النحو الذى رأينا صورة منه ، إلا إذا كان من حق الناشر أن يقف من المؤلف موقف المعلم . يصحح عبارته ويقوّم ألفاظه ، فيؤدى ، بذلك ، من نص المؤلف صورة مختلفة وينقض بذلك الأصل الأول فى النشر .

ولا ريب أن الناشر وإن سلك ذلك المسلك ، يعلم أن مثل هذا خطأ . ومن أجل ذلك يقول فى مقدمته : « أود فى الختام أن أنبّه قرائى الذين سيستغربون لبعض التعابير أو لبعض الصياغات فى تأليف الأمير عبد الله إلى أن لغته — مع أنها صحيحة — قد تأثرت إلى حد ما باللغة العامية الأندلسية » . أى أنه يرى أن يحتفظ الناشر للمؤلف بأسلوبه ، وإن بدا هذا الأسلوب غريباً أو مشوباً بالخطأ ، لأن لغته تأثرت إلى حد ما بالعامية الأندلسية . ففيم إذن هذه التصحيحات والتعديلات ، إذا كان من المقطوع به عنده أن ما يتناوله بالتصحيح هو عبارة المؤلف ولفظه ؟

ومن ذلك نرى مبلغ اضطراب ذلك الفرض الذى زعمه الناشر فى أمر تلك النسخة فى مقدمته ، ثم نقضه بمسلكه .

على أن مما يبطل هذا الفرض عندنا أن النص الذى بين أيدينا للكتاب مضطرب فى كثير من مواضعه اضطراباً لا يجدى أن يقال فى تعليله : إنّ لغة المؤلف متأثرة بالعامية الأندلسية .

فإذا قرأنا مثل هذه العبارة ، مما قال إنه ذُكر عن سقراط مخاطباً البارئ عز وجل : « يا أزل الأزل ! ويا أول الأوائل ! ويا قديماً ! لم يزل منى نارك لعلمى أن هذه المخلوقات من آثارك » (٨ : ١٠ — ١١) ؛ أو مثل هذه الفقرة : « واعلم أن العقل محتاج إلى التعلم ، ولا يستحكم تعلم إلا بتجربة ، ولا تتحكم تجربة إلا ما كان فيها بعض النكد والإشغاف ، فالإنسان على ما ضرى عليه ، وعلى أن السعيد من اتعظ بغيره . لكن من

شأن الإنسان التسويف و « لعل » و « عسى » ؛ فإذا احتيج فى ذاته ، أعقبه ذلك يقظة وحنكة ، وكذلك من أحوَجَ إلى نفسه كأنما لا يتكل على غيره . فينبغى للعاقل أن يعمل نفسه فى رياضة ذلك ، والتمرُّن فيه ، إن لم يحوجه الدهر ؛ وإلاّ فليتعب ذهنه ، ويشغل باله بالفكرة فيه ، خوفاً أن يضطر إليه ، وإن الدعة غير دائمة . فإن احتاج إلى نفسه ، وجدها ؛ وإن استغنى عنها ، عرفَ فضل ما هو فيه ، وكانت لذته به أشدّ تمكنا ؛ فإنه لا يعرف قدر الخير من لا يعرف الشر . وإعمال الفكرة فى هذه المعانى كالتجرّب بها ؛ فإن الاهتمام بما لم يكن بلاء فى النفس كائن ، وذلك البلاء مؤدب ، واعظ ، نافع ، مضمحلّ ، خير من بلاء ، موجع ، حالّ » (١٠ : ٢ — ١٣) . إذا قرأنا مثل هذه العبارة أو تلك وجدنا شيئاً لا سبيل إلى تخريجه وفهمه إلا على ضرب من التكلف والتمحّل والمبالغة فى الافتراض .

فلا ريب أن مثل هذه العبارات دخلها كثير من الفساد ، مما يرجع — فيما نرى — إلى سوء النسخه التى نشر الكتاب عنها ، كما يرجع إلى سوء القراءة ، وضعف معرفة العربية .

ولهذا الضعف مظاهره المختلفة فى تضاعيف الكتاب . ولعل من أول ذلك الخطأ فى ضبط بعض الكلمات التى يتصدى لضبطها ، وكثير منها لم تكن فى حاجة إلى الضبط ؛ وذلك مثل كلمة « كراهية » ، إذ يضبطها بتشديد الياء (ص ٢٠ س ٥ مثلا) ، وكلمة « اضطررنا » فى هذه العبارة : « بانين على الإقامة إن اضطررنا إليها » (ص ٢١ س ٩) ، إذ يجعلها فى صيغة المبنى للفاعل ؛ فأما كلمة « ارتشى » بمعنى أخذ رشوة فإنه يجعلها فى صيغة المبنى للمفعول (ص ٣٢ س ١٥) . وكذلك يضبط كلمة نعطيه فيجعلها بفتح النون (ص ٨٤ س ٤) ؛ وكلمة « مُضِيّ » يضبطها بفتح الميم وسكون الضاد (ص ٨٨ س ١٥) ؛ وكلمة « نصـــغى » فى هذه

العبارة : « وكنا مع هذا نصغى إلى قول الناس بالأذن » فيجعلها بفتح النون والغين (ص ٩٩ س ١٢) ؛ وكلمة « دهينا » فى هذه العبارة : « ولشغل خواطرنا بما دهينا به » يجعلها بفتح الدال والهاء (ص ١٦٤ س ١٠) إلى غير ذلك مما لا نستقصيه .

ومن مظاهر ذلك الضعف اضطرابه فى إيراد الشعر ؛ فهذا البيت من شعر النابغة :

واليأس عما فات يعقب راحة ولرب مطمعة تعود ذباحا

لا يتنبه إلى أنه بيت شعر ، فيجعله استطراداً للكلام السابق ، ثم هو مع هذا يورده بهذه الصورة « واليأس عما فات يعقّب راحة ؛ ولرب مُطْعَمَةٍ تعود دُرّاخاً »

ومن ذلك إيراد هذا البيت المشهور :

وجـدت طبائع الأشيا ء أربعة هى الأصل

على هذه الصورة الفاسدة من كل وجه :

وجدت من طبائع أربعة هى الأصل (ص ١٨٥ س ٨)

فهذا أحد ما يرجع إليه اضطراب العبارة وفسادها فى مواضع كثيرة من الكتاب .

وأما سوء القراءة فمنه ما يرجع إلى هذا الضعف ، ومنه ما يرجع إلى الغفلة .

وقد أردت أن أعرف مدى حرص الناشر المحقق على صحة القراءة ، والأمانة فى أداء النص ، ووددت لو كانت بين يدىّ المخطوطة التى نشر الكتاب عنها وإذ لم يتفق لى ذلك فقد اكتفيت بمراجعة الأنموذج الذى أورده عنها ، وهو صورة صفحة من صفحاتها ، حاولت أن أتعرف مكانها من النسخة المطبوعة ، فوجدت أنها توافق ص ٦٩ ، ص ٧٠ . كما وجدت أنه خالف

الأصل — دون إشارة إليه ، ومن غير حاجة إلى هذه المخالفة — فى غير موضع ، كما يبدو فيما يلى :

ص ٦٩ س ٨ : فانصرف عنا دون عمل وفى المخطوطة : بلا عمل .

ص ٧٠ س ٢ : حتى تلقى يـدها وفى المخطوطة : حتى تلقى بيدها .

ص ٧٠ س ٣ : هو المخرج على يدى الناية وفى المخطوطة : وهو المخرج . . .

ص ٧٠ س ٧ : وأكرى ابن عمار .. ماقوى به وفى المخطوطة : من قوى به

ص ٧٠ س ١٣ : عبينا عسكراً كثيراً وفى المخطوطة : . . . كبيراً

فأما ما عدا ذلك مما خالف فيه الأصل عامداً — قصداً إلى التصحيح — دون حاجة إليه ، فكثير . وقد رأينا فيما سبق شيئاً من صنيعه فى ذلك ، فيما تحدثنا به عن تسلل بعض الاستعمالات الخاصة إلى أسلوب المؤلف ، وموقف الأستاذ الناشر منها .

فمن ذلك زيادته كلمة « من » فى هذه العبارة : « فإن الهيبة فرع المخافة ، والمخافة فرع الحذر » ، فجعلها « . . . فرع [من] المخافة ، والمخافة فرع [من] الحذر » ص ١ س ٥ — ٦ والكلام صحيح مستقيم بدونها ، كما هو صحيح مستقيم بدونها فى هذه العبارة الأخرى : « كقول أهل الطبيعة أنها تدبر كل شىء ، وأنها أعلم [من] كل عليم وأحكم [من] كل حكيم » . (ص ٧ س ١٩ — ص ٨ س ١) .

ومن الزيادات التى ظن الأستاذ الناشر أن لابد منها لتقويم النص

ما نراه فى هذه العبارة : « ومن كان لا يعرف دنياه التى نشأ فيها ، وأدركها ببصره وجميع حواسه ، فهو لآخرته أجهل ، [آخرته] التى لا تعرف إلا بالتفكر والاعتبار » (ص ٣ س ١٨ — ١٩) .

فقد رأى أن حق الكلام أن يكرر كلمة « آخرته » ليقرنها إلى جملة الصفة المصدرة بالموصول ، كما هو المألوف إلا بفصل بين الكلمة الموصوفة والموصول الذى جاء وصلة لوصفها بالجملة . ولكن إذا عرفنا أن أسلوب المؤلف يؤثر أن تُستكمل الجملة التى وقعت فيها تلك الكلمة الموصوفة ، ثم تجىء جملة الصفة هذه مفصولا بينها وبين موصوفها بتمام تلك الجملة ، وأن هذه العبارة جارية على ذلك الأسلوب ، لم يكن ثمة حاجة إلى هذا التصحيح .

ومما جاء جاريا على ذلك الأسلوب قوله : « إن كنت لا تسعى لنفسك ، ويكون من سعيك لغيرك ما نرى ، فباديس أحق بذلك ، الذى هو الأكبر والأسعد وله الرياسة » (ص ٢٩ س ٢) .

وكذلك قوله : « إن الحور شبيه بالخصيان ، الذى لا طعم له ، ولا أصل يتورك عليه » (ص ٣٥ س ١) .

ولكن الناشر لم يجد فى هذين الموضعين حاجة إلى ما لجأ إليه فى نظيرهما السابق ، فلم يكرر كلمة « باديس » فى الموضع الأول ، ولا كرر كلمة « الحور » فى الثانى .

ومما تصرف فيه الناشر بالزيادة والتغيير معاً ، فغير المعنى وأفسد السياق هذه العبارة : « وأما ما يزعم أهل الكتاب من أنهم على الحق ولهم الدين القويم ، وأن قولهم أخلّ (بغيره) ، فالرد عليهم . . . » (ص ٤ س ١٣ — ١٤) ، إذ وضع كلمة « القويم » بدلا من كلمة « القديم » التى جاء بها الأصل ، ثم زاد كلمة « بغيره » .

وعندى أن كلمة « القديم » فى الأصل صحيحة ، وإنما لحق التصحيف كلمة أخرى هى كلمة « أخل » ، فهى — فيما أرى — مصحفة عن كلمة « أصل » ، فتكون العبارة هكذا : « . . . ولهم الدين القديم ، وأن قولهم أصل . . . » وبذلك يستقيم القول فى احتجاج أهل الكتاب ، وفيما رد به عليه المؤلف بعد .

ومن الزيادات التى أقحمها الناشر ليقيم بها النص فأفسدته ، والنص مستقيم بغيرها ما نراه فى هذه العبارة : « يأخذ منهم ما (يملأ به) بيت المال ، وإقامة أود المملكة أولى به منهم » (ص ٣٢ س ٤ — ٥) ، فهى بهذه الصورة مضطربة فاسدة ، والذى أدى إلى هذا الاضطراب والفساد هو هذه الزيادة التى أقحمها الناشر ، وهى بدونها مستقيمة لا عوج فيها : « يأخذ منهم ما بيتُ المال ، وإقامةُ أود المملكة ، أولى به منهم » .

ومن هذه الزيادات ما جاء فى هذه العبارة : « فإن عاقبت كم عسى (أن) تعاقب » (ص ٣٤ س ٢) فليس اقتران الفعل بأن بعد عسى ضربة لازب ، وإنما هو — كما يقول النحاة — أمر غالب ، وقد جاء مجرداً عنها .

ومنها ما جاء فى هذه العبارة : « وخرج فاراً على وجهه (وهو) سكران » (ص ٥٤ س ١٣) وتحويل الحال المفرد إلى جملة لا ضرورة له .

ومن صور مخالفة الأصل التقديم والتأخير فى ترتيب الجملة ، كما جاء فى هذه العبارة : « متأولا فى ذلك أن دولته تصفو به ويقوى سلطانه » (ص ١٥ س ١١) ، فقد كان الأصل : « أن به تصفى دولته » ، وهو — فيما عدا كلمة « تصفى » — سليم ، بل لعله أكثر تجاوباً مع المقتضيات البلاغية . أما تصحيح كلمة « تصفى » بـ « تصفو » فلا أدرى مبلغ حق الناشر فى هذا التصحيح ، فلعل « تصفى » من أخطاء المؤلف .

ومن هذه المخالفات تغيير الكلمة بغيرها ، كتغيير كلمة « ذاكروه » فى هذه العبارة : « ورجعت طاعته إليه بما نحن ذاكروه بعد هذا إن شاء الله » (ص ٥٥ س ٥) بكلمة : « نذكره » أو تغيير كلمة : « فقال له » بكلمة : « فسأله » (ص ٦١ ص ١٨) ، أو تغيير كلمة : « الوادشية » نسبة إلى وادى آش بالوادى آشيه (ص ٥٩ ص ٦)

فهذه بعض المواضع التى خالف فيها الناشر الأصل ، دون حاجة إلى المخالفة ، مع النص عليها .

وإلى جانب ذلك مواضع أخرى كثيرة فى حاجة شديدة واضحة إلى التماس القراءة الصحيحة ، نشير — فيما يلى — إلى بعضها ، وإن كنا لا نقطع بما نراه فيها ، ما دمنا لا نملك الآن الرجوع إلى المخطوطة واستشارتها .

(ص ٧ س ٥) : « وإنما أنا آنُ الآن » ولعلها : « وإنما أنا أنا الآن » كما يوحى به سياق الكلام .

(ص ١١ س ٥) : « لو أن المفْرِط فى بعض ذلك منا يكون أفقه الناس فى سائرها من العلوم ، لكان عندنا ناقصا » ؛ لعلها : « لو أن المفرِّط ... فى سائر العلوم ... » .

(ص ١١ س ١٥) : « لست كخبّ ، ولا الخبّ يخدعنى » ؛ صوابها : « لست بخبّ .. »[1] .

(ص ١٢ س ١ — ٢) : « .. وأن ذلك لا يتم إلا بتمرينه وإعماله فى جميع خدمته ، كى يتدرب ولا يخفى عليه من أمور الدولة ما يحتاج إليه فيه نفسه » ولعل فساد العبارة نشأ عن انتقال كلمة « نفسه » عن موضعها ، وموضعها فيما يبدو لنا كان عقب كلمة « إعماله » ، فيكون صوابها :

---

(١) العبارة ينسبها الجاحظ فى البيان والتبيين (١ : — ١٠١) لإياس بن معاوية ، وهى عنده : « لست بخب والخب لا يخدعنى » .

« . . . وإعماله نفسه فى جميع خدمته كى يتدرب ولا يخفى عليه من أمور الدولة ما يحتاج إليه فيه » .

(ص ١١ س ٧) : « والأيام أقصر من أن تدرك تَعْلَمُ كلَّ شىء يعنى به الملوك لأبنائهم » ، وصوابها : « . . . من أن تدرك تعلُّم كلِّ شىء . . . »

(ص ١٥ س ١٢) : « وأن فى بقائهم كثرة الخلاف وإيثار الفتن » لعل صوابها : « . . وانتشار الفتن » .

(ص ١٩ س ٦) : « ونحن شاركوكم بأموالنا وأنفسنا » ؛ صوابها : « . . مشاركوكم . . » .

(ص ٢٠ س ٧) : « كى يستهلوا بخلافته عامة الناس » ؛ صوابها : « كى يستميلوا . . . »

(ص٢١ س ٣) : « لسنا نكلفكم من الأموال ما تسرَّعتم به » ؛ لعل صوابها : « ما تبرعتم به »

(ص ٢١ س ١٦) : « واتفق رأى الجميع أن يخيِّروا لأنفسهم جبلا منيفا » ؛ ولعل صوابها : « . . أن يختاروا ... »

(ص ٢٣ س ٥) : « أو معجب محيَّن » ؛ لعل صوابها : « أو معجب مغتر » .

(ص ٢٧ س ٤) : « وكان لحبوس . . . ابن أخ يُعرف يَدَّير » ؛ لعل صوابها : « يعرف بيدَّيْر » .

(ص ٢٧ س ١٧) : « وتوقعوا . . . أن يجرِّبهم على خلاف ماعهدوا من أبيه » ؛ صوابها : « . . . أن يُجرِيَهم . . » .

(ص ٢٨ س ١) : « كنت واقفاً بين يدى حبوس . . . حتى انتُدِب إليه . . . من قال له . » ؛ وصوابها فيما يبدو : « حين انتَدَب » .

(ص ٢٨ س ٥) : وكان فى الجملة من شيوخهم » ؛ لعل صوابها : « الجلّة » .

(ص ٢٨ س ٨) : « وهو مستطلع بجميع الأمور » ؛ لعل صوابها : « مضطلع . . . » .

(ص ٢٨ س ١٥) : « لا تشره ما ليس لك » ؛ صوابها : « لاتشره إلى ما ليس لك » ، كما جاء فى (ص ٢١ س ٢٠) : « لا تشره نفسه إلى ولاية » ، وفى (ص ٥٣ س ٣) : « مع شرههم إلى ولاية البلاد » .

(ص ٣١ س ٩) : « وعدهم على الاجتماع عنده » ؛ لعل الصواب : « وقد حضهم » .

(ص ٣٢ س ١٩) : « وألقى باديس على الخروج » ؛ لعل صوابها : « وألفى » بالفاء .

(ص ٤٣ س ٦) : « فجعله كلامه يجدّ فى خبر مالقة » ؛ وسياق الكلام يجعلنا نرجح أن تكون « خبر » مصحفة عن « أخذ » .

(ص ٤٨ س ١) : « إنما استهزاؤنا بالناس من أجل عز السلطان ، وأمنّاهم على أنفسنا بحمايته وعنايته » ؛ لعل الأشبه : « إنما استهزأنا . . وأمنّاهم . . » .

(ص ٥٥ س ٦) : « ولما مضى مسكن إلى جيان . . ألقِىَ فى طريقه عمنا ماكسن » ؛ وإنما هى : « لقِىَ » أو « ألفى » .

(ص ٦٢ س ١) : « الذى حل بهم أشد من القتل ، لحلائهم عن أوطانهم » ؛ إنما هى : « . . . لحلأهم عن أوطانهم » .

(ص ٦٤ س ١٨) : « أظهرا له إكراماً وتبَجُّلا » ؛ إنما هى : « . . وتبجيلا » .

(ص ٦٧ س ١٧) : « فجعل يبلغ من أعراضهم وتكليفهم ما لا يطيقون وما انصرفت نفوس العالم فيه إلى البغضة » ؛ لعل صحتها : « . . . ما انصرفت . . . » .

(ص ٦٩ س ٣) سَقْط ، افترض مكانه كلمة « ولما » ، وهى تحتاج إلى فاء فى جوابها وليست فى الكلام ، فكان من الممكن أن يفترض كلمة : « وإن » مثلا .

(ص ٧٤ س ١٤) : « فالخروج إليه أيسر لأمرين » ؛ إنما هى — فيما أرى وكما هو مقتضى السياق : « . . . أيسر الأمرين » ، يعنى الخروج أو البقاء .

(ص ٨٥ س ٤) : لست تجد سبيلا إلى أكثر من المداراة له » ؛ وأحسب أن صوابها : « لست تجد سبيلا إليه . . » .

(ص ٨٦ س ٣) : وكل شىء يضطر إليه الإنسان ، فإليه لايؤمن خلافه » ، صوابها : « فإنه لا يؤمن . . » .

(ص ١٠٣ س ١٠) : « ونحن نأت لأخذ بلدة ولا ضرر بسلطان » ؛ ظاهر أنه قد سقطت فى هذه العبارة كلمة « لم » قبل « نأت » .

(ص ١٠٥ س ١٦) : « فاستاغ المسلمون إلى ذلك الوعد » ؛ لعلها « فاستنام . . » .

(ص ١٦٤ س ٦) : « ونختصر من الوصف ما يغنى عنه الإكثار » ظاهر أن صواب العبارة : « . . ما يغنى عن الإكثار » .

(ص ١٦٨ س ٢) : « وادخل البحر بما قدرته عليه من ذخائرك » ظاهر أيضاً أن صوابها : « بما قدرت عليه . . » .

(ص ١٧٤ س ٦) : « وفجئ الناس من انطلاقه ما تعجبوا منه » ؛ إما أن تكون : « وفجأ الناس . . » بالبناء للفاعل ، وإما أن تكون : « وفجئ الناس . . بما . . » .

(ص ١٧٥ س ٥) : « انه لا ينبغى لنا قتال الروم ونترك وراءنا الأعداء ممن يواسى علينا معهم » ، لعل صوابها : « . . ممن يوالس علينا معهم » .

(ص ١٧٦ س ١٣) : « وإن الحرج على ما لايكون » ؛ يبدو أن صوابها : « وإن الحرص . . » .

(ص ١٧٧ س ١١) : « والاستعداد بالموت قبل لقاء الفوت » ؛ لعل كلمة « لقاء » هنا مقحمة ، وصواب العبارة : « والاستعداد للموت قبل الفوت » ، وربما كانت قد زلقت عن موضعها ، وكانت العبارة : « والاستعداد للقاء الموت قبل الفوت » .

(ص ١٨٤ س ١٢) : « قد نرى فى الخمر ما إذا اعتدل مزاجه منه بالكثير لم يجب أن يقال له قليلٌ » ؛ وصحة العبارة — فيما أحسب — : « من إذا اعتدل . . . » .

(ص ١٨٦ س ٩) : « إن المريض الذى يشتهى أرجى منّى للصحيح الذى لا يشتهى » ؛ وصحة العبارة : « أنا للمريض الذى يشتهى . . » .

(ص ١٨٦ س ١٤) : « فيرى الحكيم تَوقانه إليه زائداً على فى الدواء، وينجح فيه بالشهوة » ؛ وقد سقطت — فيما يبدو — كلمة « ما » بين « على » و « فى » ؛ كما أن « ينجح » صحفت عن « ينجع » .

(ص ١٨٨ س ٨) : « ومما وصفناه من علم التنجيم احتججت يوماً

ببعض المنجمين انهم على غير شيء » : يبدو أن صحة الكلام : « وبما وصفناه . . . احتججت يوماً لبعض المنجمين . . » .

(ص ١٩١ س ٨) : « وبعضهم قرأ أن الشمس تجرى ، لا مستقر لها » ؛ إنما هى : « . . والشمس تجرى . . . » ؛ وهى الآية الثامنة والثلاثون من سورة « يس » .

(ص ١٩٣ س ١٧ — ١٨) : « وهذا دليل على أنه لا يكون النطق إلا بلسان ، ولا المروّية إلا ببصر ليس على خلقة الإنس ، كل على جبلة ، يرى ويسمع ويعقل » .

إذا علمنا أن هذا الكلام إنما جاء فى سياق الرد على ما أورد قبل من إنكار الحكماء رؤية الجن أو كلامهم ، إذ لا يتكلم — فيما حكى هو عنهم — إلا من له لسان وآلة تعينه ، وإنه رفض هذا القول ، وقال انه مذهب خولف به طريق السنة ، محتجاً بقوله تعالى : « قال عفريت من الجن » وقوله : « إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم » ، تبين لنا أن هذه العبارة مضطربة مع هذا السياق ، وإنما ينبغى أن تكون : « وهذا دليل على أنه يكون النطق لا بلسان ، والروئية لا ببصر على خلقة الإنس ، كل على جبلته يرى ويسمع ويعقل » .

وعلى هذا تكون كلمة « لا » فى هذه العبارة (ص ١٩٤ س ٧) : « فمن لا يؤمن بأنهم لا يتكلمون ويعقلون فلا يؤمن بالملائكة » مقحمة ، وإنما حق الكلام : « فمن لا يؤمن بأنهم يتكلمون . . . » .

(ص ١٩٥ س ٧) : « وكذلك فى المشبهات » ؛ إنما هى — فيما أرى — : « . . المشمومات » .

(ص ١٩٥ س ١٢) : « لابد بعد الشهد من إبر النحل » ؛ إنما هى : « . . . دون الشهد . . » .

(ص ١٩٦ س ٣) : « والنفس تواقة ، متى سَمِعت إلى مرتبة تاقت إلى ما فوقها » ؛ واضح أن « سمعت » محرفة عن : « سمت » .

(ص ١٩٩ س ٧) : « ثم قال ، إذا حضره الموت » ؛ إنما هى : « . . إذ حضره » .

(ص ٢٠١ س ٥ — ٦) : « وكانت مدتنا فيه نحو من عشرين عاماً خيراً من سنين » . واضح أن كلمة « نحو » ينبغى أن تكون « نحوا » ، أما كلمة « سنين » فإنما هى « مئين » .

(ص ٢٠١ س ١٥) : « وطلبت بنيات الطرق » احسبها : « وتنكبت بنيات مطرق » .

وبعد ، فهذه طائفة من الأخطاء التى تستحق التصويب ، وما يزال فى الكتاب كثير غيرها ، إذ لم نقصد إلى الاستقصاء ، ومنها ما لابد فيه من الرجوع إلى الأصل المخطوط . كما أن فى الكتاب كثيراً مما يغلب على الظن انه من أخطاء الطبع ، وربما كان منها بعض ما أوردناه ، وما بنا أن نتزيد ، ونعوذ بالله أن نتجنى ، فليس بنا فى هذا النقد إلا أن نشارك فى جلاء الحق ، وتقويم النص ، وتقرير أصول النشر العلمى .